دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإدارة العامة في الجامعات المصرية
المصدر:	مجلة النهضة
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	رشيد، أحمد
المجلد/العدد:	مج 1, ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2000
الشهر:	يناير
الصفحات:	63 - 73
رقم MD:	66246
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التنظيم الإداري، مصر، الإدارة العامة، تدريس الإدارة العامة، كليات الإدارة، الجامعات، السلوك الإداري، المناهج الدراسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/66246

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الإدارة العامة فى الجامعات المصرية

أحمد رشيد(*)

١ - الطبيعة البينية لعلم الإدارة العامة

إن حقل الإدارة العامة بطبيعته لا يعني أنه حقل تابع لأحد الحقول ولكنه حقل مستقل له طبيعة خاصة، فهو حقل منفتح على روافد حقول عديدة ينهل منها ويستفيد من مخرجاتها في تكوين هويته، والباحث في أي حقل من الحقول الأخرى إذا ارتبط بحقل الإدارة العامة، فإنه يكتسب الهوية الجديدة لهذا الحقل ويترك هويته السابقة، لذلك نجد من موضوعات البحث والتدريس في هذا الحقل ما يعكس هذه المقولة مثل علم الاجتماع الإداري Managerial Sociology ، وعلم النفس الإداري Managerial Psychology ، والتمويل العام Public Funding ، والنظم الإدارية (القانونية) Administration System ، وعلم الدراسات المستقبلية Futurology ، ودراسات الرأي العام في مجال تحليل السياسات العامة Policy Analysis، وغير ذلك من حقول بينية أخرى تقدم مناهجها ونتائجها لخدمة حقل الإدارة العامة الذي لا يستطيع أن يقدم مساهماته العلمية دون هذه الإضافات البينية، فعلم الإدارة العامة يبحث في تحقيق التنفيذ الكفء والفعال للسياسات العامة وإن كان قد ارتبط في نشأته بمدرسة العلوم السياسية أو بمدرسة القانون، فإنه أصبح الآن له ملامحه المستقلة وشخصيته العلمية القائمة بذاتها، وتم حسم هذه المسألة من الناحية الأكاديمية، وقد ظلت السمة الفريدة لهذا العلم تكمن في أنه لا يغني عن الحقول الأخرى من العلوم الاجتماعية والتطبيقية؛ بل نجده يستفيد من مناهجها وإسهاماتها.

٢ - الإدارة العامة على المستوى الأكاديمي

يثار دائمًا التساؤل هل الإدارة العامة تطرح على مستوى البكالوريوس أو على مستوى الدراسات العليا أم على المستويين معًا ؟

أما **الاتجاه الأول**- الاقتصار على مستوى البكالوريوس- فإنه لا يتفق مع المبدأ السابق من أن هذا الحقل بيني، وإن كان لهذا الاتجاه أنصار ووجهات نظر لها وجاهتها، إلا أننا لا نأخذ بها إذ إنه انطلاقًا من أن الإدارة العامة هي حقل دراسي بيني فإنه لا يجب أن يحتكر إعداد الخريج فيها في مرحلة البكالوريوس على

(*) أستاذ الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مدرسة بذاتها، كما أنه يكون من الطبيعي أن تطرح مقررات هذا الحقل على مستوى الدراسات العليا لإتاحة الفرصة للحقول المختلفة للاتجاه والتخصص في حقل الإدارة العامة مما يثريه ويزيد من فاعليته في مجال البحث والتدريس وتحتاج هذه المسألة إلى بعض الإيضاح نظرًا لطبيعة هذا الحقل وانطلاقًا من أننا عرفناه بأنه الحقل المعني بالتنفيذ الكفء والفعال للسياسات العامة.

والمنظمة العامة سواء كانت الجهاز الإداري أو إحدى قطاعات العمل فيه أو إحدى منظماته – وبالتعريف السابق – تحتاج إلى نشاطين أو وظيفتين :

الوظيفة الأولى : هي وظائف المنظمة وفي هذه الحالة تكون هي نفسها وظائف السياسات العامة وهذه تتنوع بتنوع السياسات العامة.من التعليم إلى الصحة إلى الأمن إلى حفظ القانون وتنفيذه...الخ. وهذه الوظائف يقوم بها المتخصصون في كل من المجالات السابقة من الأطباء والمهندسين... الخ. **وفيما يتعلق بالوظيفة الثانية** فهي الوظائف الإدارية أي تلك المعنية بتنفيذ الوظائف السابقة بكفاءة وفاعلية، وعادة ما تسمى الوظيفة الأولى وظائف المنظمة أو شئون المنظمة Business Functions ، بينما تسمى الوظيفة الثانية وظائف المديرين أو وظائف إدارة المنظمة Management Functions فمثلاً الوظيفة الصحية للسياسات العامة يقوم بها أطباء وممرضون وأخصائيو معامل...الخ. ولكنها تحتاج إلى من يديرها وليس بالضرورة أن يكون من يديرها هو من المتخصصين في الوظيفة الصحية ولكن من الضروري أن يكون من المؤهلين إدارياً أي من الذين درسوا أو مارسوا خبرة الإدارة وهذا يعني أن البحث والتدريس في حقل الإدارة العامة يجب أن يكون مفتوحًا للعاملين فى الإدارة العامة فيستطيعون العمل أو البحث في مجال إدارة هذه الأعمال المعنية بوظائف السياسات العامة.

ويطرح بالتالي في مجال دراسة الإدارة العامة أو في البحث فيها المبادئ العلمية للتنظيم وأساليب العمل وإدارة نظم المعلومات والاتصالات وغير ذلك من المقررات التي أصبح حقل الإدارة العامة غنيًا بها ويزداد غناه وثراؤه كلما استطاع أن يوسع دائرة البينية التي يتسم بها. فلو تم الأخذ بالاتجاه القائل بإنشاء مدارس للإدارة العامة – بحسب ما نرى– فإنها تكون مدارس دراسات عليا تؤهل العاملين في مجالات السياسات العامة المختلفة للتزود بمهارات ومعارف وعلوم الإدارة حتى يستطيعوا العمل التنفيذى أو البحث في هذا المجال بما يحقق في النهاية هدف هذا الحقل وهو التنفيذ الكفء والفعال للسياسات العامة.

أما إذا تم الأخذ بالاتجاه القائل بأن تهتم مدارس الإدارة العامة بإعداد خريج في مرحلة البكالوريوس، فإن هذا يعني إعداد أخصائي إدارة: مثلاً أخصائي تنظيم أو أخصائي شئون أفراد أو أخصائي تخزين ومشتريات لأن درجة البكالوريوس لا يمكن أن تؤدي إلى إخراج مدير ولا تستطيع أن تتعدى إعدادها لأخصائي كما ذكرنا آنفاً.

وليس من الضروري أن مدرسة الإدارة العامة بالشكل الذي نقترحه تكون مدرسة تقليدية للتحضير لدرجتي الماجستير والدكتوراه بل إنه من الأهمية أن تظهر طبيعتها المهنية إما من خلال درجة ماجستير مهنية

في الإدارة العامة Professional Master Degree أو بمنح دبلومات لمدة سنة واحدة في مجـــالات إداريـــة متخصصة كدبلوم الإدارة الطبية-أو إدارة المستشفيات-، ودبلوم إدارة شئون البيئـــة، ودبلـــوم إدارة الشـــئون الاجتماعية، و دبلوم إدارة الأفراد - الموارد البشرية-، ودبلوم إدارة المخازن والمشتريات الحكومية، و دبلـــوم إدارة تنظيم وأساليب العمل...الخ، مع الاحتفاظ لدرجة الدكتوراه بطبيعة بحثية متميزة ومتعمقة للحاصلين علـــى الماجستير المهني أو دبلومتين من الدبلومات المهنية.

ومن المزايا الأخرى للتخصص في الإدارة العامة في مستوى الدراسات العليا ما يلي:

أ - تأهيل وإعداد القيادات الإدارية المرتقبة والحالية وصقل مواهبهم الإدارية واطلاعـــهم علـــى الضـــروري والجديد في علم الإدارة العامة وتطبيقاته.

ب- إمكانية تحقيق الإثراء الوظيفي (Job Enrichment) وهو ما يذهب إليه الاتجاه الإداري الحديـــث، ويتـــم التوصل إلي ذلك عن طريق تعدد ثقافات ومعارف ومهارات الموظف (رئيسًا ومرءوساً) وقد كان ذلك مـــن أهم أسباب تميز العمالة اليابانية، فتدريس الإدارة العامة للفرد بعد أن يحقق الإثراء العلمي والفني يحقق لـــه الإثراء الوظيفي مما يسهل العمل بروح الفريق، لأن ثراء الفرد وظيفيًا يجعله ملمًا بأنشطة الزملاء فيتفـــاهم ويتفهم الآراء والمشاكل ويساهم في الوقاية والعلاج لهذه المشاكل.

٣ - الإدارة العامة في الجامعات المصرية

بعد المقدمة السابقة يمكن أن نرصد أوضاع الإدارة العامة في الجامعات المصرية، وبداية نشير إلى أن قسم الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة هو القسم الوحيد بجمهورية مصـــر العربيـــة الذي يدرس علم الإدارة العامة بكل جوانبه، وهذا لا ينفى وجود كليات أخرى تدرس هذا العلـــم فـــي مرحلـــة البكالوريوس ولكن تحت حقول أخرى كحقل القانون في كليات الحقوق، أو تحت حقل إدارة الأعمـــال ككليـــات التجارة. ففي كليات الحقوق يتم تدريس علم الإدارة العامة غالبا كمقرر واحد، أما في كليات التجارة فيتم تدريسه من خلال أقسام إدارة الأعمال.

كما توجد "دبلومات" دراسات عليا في حقل الإدارة العامة في كليات التجارة (لمدة عامين) كما هو الحـــال في جامعة الإسكندرية وجامعة أسيوط وأحيانا تكون هذه الدبلومة تحت مسمى دبلوم الإدارة والحكم المحلي (كمـــا في جامعة قناة السويس - كلية التجارة) أو دبلوم الإدارة العامة والمحليات (كما في جامعـــة المنوفيـــة - كليـــة التجارة).

أما في كلية الاقتصاد، فيتم تدريس علم الإدارة العامة في مرحلة البكالوريوس كما يلي: تدريس مبـــادئ الإدارة العامة كمادة إجبارية للفرقة الأولى (شعبة عامة) وللفرقة الثانية علوم سياسية تدرس مادة "الإدارة العامة" كمادة إجبارية، ونفس الأمر بالنسبة للفرقة الثالثة تخصص اقتصاد وتخصص إحصاء، ولكن كمادة اختيارية. أما بالنسبة للفرقة الرابعة علوم سياسية فيتم تدريس مادة "الإدارة المحلية" كمـــادة إجباريـــة، وللطـــالب أن يختـــار

تخصص "الإدارة العامة" كتخصص فرعي بجانب تخصصه الأصلي بدءاً من الفرقة الثالثة.

مقررات التخصص الفرعي:

- إدارة المنظمات غير الحكومية.
- التطوير الإداري.
- تطور الإدارة العامة في مصر.
- إدارة الموارد البشرية.
- التنظيم والسلوك التنظيمي.
- إدارة البيئة.
- الاجتماع الإدارى.

ومن ثم فإن قسم الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية هو قسم رائد على مستوى الجامعات المصرية وعلى مستوى الوطن العربي في مرحلة البكالوريوس.

ويلاحظ أن الإقبال على التخصص الفرعي في الإدارة العامة إقبال متزايد يعكس اهتمام طلاب تخصصات العلوم السياسية والاقتصاد والإحصاء بهذا الفرع الهام لمساندة تخصصاتهم الرئيسية.

أما على مستوى الدراسات العليا فإن القسم يطرح دراسة تمهيدي الماجستير (عام واحد) وتمهيدي الدكتوراه (عام واحد).

أما عن المقررات التي يتم تدريسها في تمهيدي الماجستير فهي كما يلي:

- **المقررات الإجبارية :**

١ - نظرية الإدارية العامة Public Administration Theory

٢ - مناهج بحث Research Methods

- **المقررات الاختيارية :**

يقدم القسم سنويًا أربعة مقررات على الأقل من القائمة التالية، ويختار الطالب من بينها مقررين:

١ - إدارة الموارد المالية العامة Public Finance Management

٢ - السياسة والإدارة العامة في مصر Public Administration And Politics In Egypt

٣ - الاجتماع الإداري Sociology Of Organization

٤ – التنظـــيم والسلوك التنظيمى	Theory Of Organization And Administrative Behavior
٥ – إدارة وتنظيم المشروعات العامة	Project Management
٦ – إدارة الخدمة الاجتماعية	Social Services Management
٧ – التنمية الإدارية	Administrative Development
٨ – إدارة الموارد البشرية	Human Resources Management
٩ – إدارة الطوارئ	Crises Management
١٠ – إدارة وتخطيط المدن	Town Planing
١١ – التخطيط الإقليمي	Regional Planing
١٢ – الإدارة المحلية المقارنة	Comparative Local Administration
١٣ – إدارة المنظمات غير الحكومية	Non-Governmental Organizations Management
١٤ – إدارة المنظمات الدولية	International Organization Management
١٥ – إدارة المنح والمعاملات الدولية	Management International Funds
١٦ – إدارة المشروعات دولية النشاط	Multi-National Project Management

وأما عن المقررات التي يتم تدريسها في مرحلة تمهيدي الدكتوراه فـــهي أربعـــة مقـــررات : مقـــرران إجباريان ومقرران اختياريان، كما يلي :

- **المقررات الإجبارية :**

١ – تحليل السياسات العامة.

٢ – الإدارة العامة المقارنة.

وإذا كان الطالب قد درس أحد هذين المقررين أو كليهما اختياريًا في مرحلة الماجستير فعليـــه اختيـــار مقررات أخرى بديلة من قائمة المقررات الاختيارية السابق الإشارة إليها في مقررات تمهيدي الماجستير.

- **المقررات الاختيارية :**

يختار الطالب مقررين من المقررات الاختيارية السابق الإشارة إليها في مقررات تمهيدي الماجستير.على ألا يكونا من بين المقررات التى سبق دراستها لنيل درجة الماجستير

ويمثل التخصص في الإدارة العامة منفذاً لطلاب مصر والدول العربية، وقد أكد القسم هويته البينية عندما سمح بقبول الطلاب من تخصصات متنوعة كتخصصات الطب والهندسة وإدارة الأعمال وعلم النفس والحقوق... ولهذا زاد الإقبال على القسم من خريجي الجامعات العربية.

وقد تخرج من القسم العديد من الطلاب الذين حصلوا على دبلومات أو الماجستير والدكتوراه وذلك في موضوعات بحثية تتسم بالفاعلية ومسايرة متطلبات إدارة التنمية في مصر والدول العربية، وهذا ما يتضح من الملحقين المرفقين.

ومن هذا العرض يتضح مدى نجاح قسم الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى جذب العديد من الطلاب من مختلف الأقطار العربية إضافةً إلى طلاب جمهورية مصر العربية ، لدراسة وتحليل مختلف الموضوعات داخل حقل الإدارة العامة كنظرية الإدارة العامة ، إدارة الموارد البشرية ، تحليل السياسات العامة ، إدارة المنظمات غير الحكومية والسلوك التنظيمى.

٤ - إدارة عامة أم إدارة أعمال حكومية ؟

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن أن مصطلح الإدارة العامة Public Administration أصبح لا يتلاءم مع المتغيرات الجديدة التي تشجع قيام القطاع الخاص بدور متزايد الأهمية في ظل تصفية النظم الاشتراكية وظهور ملامح نظام عالمي جديد له أركان تحقق النفوذ والتأثير على النظم الإدارية في كل دول العالم في ظل اقترابات جديدة مثل إعادة التفكير Re-Thinking أو إعادة الاختراع Re-Inventing وكلها تدعو إلى تطوير حقل الإدارة العامة حتى يصبح حقلاً أكثر رشداً من الناحية الاقتصادية وتطبيق المزيد من مبادئ إدارة الأعمال والمشروعات الأهلية وأقل تأثراً بالجوانب الكلية Macro وهذا الاتجاه يتفق مع المبدأين السابقين أي الطبيعة البينية والمهنية للإدارة العامة ولكنه لا يعني تلاشي أو اختفاء هذا الحقل. إن التحول الواقع الآن في دور الحكومة من التنفيذ المباشر إلى التوجيه والسيطرة لا يلغي في أي نظام سياسي دور الحكومة وبالتالي دور الإدارة العامة وإنما يؤدي إلى إحداث تطوير في دور كل من الحكومة والإدارة العامة. إن التحول إلى القطاع الخاص Privatization لا يمكن أن يكون مرة واحدة ولا يمكن أن يكون في كافة المجالات ولا يمكن أن يتماثل في كل الدول فهو يتم تدريجيًا بمعنى استمرار الإدارة العامة مع تغيير دورها من منفذ مباشر إلى مشرف على التنفيذ المباشر فمثلاً لو تم تحويل مؤسسة للاتصالات إلى القطاع الخاص فإن هذا لا يعني إلغاء دور وزارة المواصلات ولكن يعاد تنظيم دورها وهيكلها الإداري لتصبح منظمة حكومية مسئولة عن الإشراف على مؤسسات الاتصالات في القطاع الخاص، وهذا ما يسمى بإعادة الهندسة أو إعادة الهيكلة أو Re-Engineering أو Re-Structuring مثلاً : يصبح لها تنظيم قد يكون أصغر في الحجم ولكنه أقوى في السلطة والنفوذ.

كذلك فإن التحول نحو القطاع الخاص سيتم في المجالات التي يقبل القطاع الخاص القيام بها وهي تلك

المجالات التي يضمن تحقيق عائد وربح فيها وليس كل ما تقوم به الحكومة يحقق ربحا وعائدا مثل بعض الخدمات الصحية وبعض خدمات الرعاية الاجتماعية، وبعض خدمات الأمن، وبعض خدمات التمثيل الخارجي، وبعض خدمات التعليم... فكلها خدمات يتم تمويلها من خلال نظام ضرائبي يحقق قدرا من العدالة الاجتماعية ويتم تقديمها بالتكلفة أو أقل من التكلفة أو مجانا حسب السياسات العامة السائدة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا لن يكون التحول نحو القطاع الخاص شاملا لكل الأنشطة التي تقوم بها الحكومة بل سيظل للحكومة وأجهزتها الإدارية رغم هذه التطورات- دور كبير.

وأخيرًا فإن التحول إلى القطاع الخاص لا يمكن أن يكون بنفس الصورة في جميع النظم السياسية المعاصرة فهو على الأقل لن يكون في الدول الفقيرة على نفس المستوى في الدول الغنية ولن يكون في الدول العربية مثل الدول الآسيوية. وهكذا فإن هناك مؤثرات تعكس خلفيات عديدة اجتماعية وثقافية واقتصادية تحكم ليس فقط أهداف نظام التحول إلى القطاع الخاص بل تحكم كذلك مستوياته وأنماطه، كما أن قائد التنسيق والتوجيه والإشراف والمساءلة لهذه العملية هو الحكومة والمشرف على تنفيذها سيكون الإدارة العامة. ونخرج مما سبق أن حقل الإدارة العامة يحتاج إلى تغييرات جذرية في توجهاته واهتماماته، ولكنه لم يصبح حقل إدارة أعمال ولن يصبح كذلك، هو حقل في حاجة إلى التطور الذي أشرنا إلى ملامحه في المبدأين السابقين وهما: تأكيد هويته المهنية مع الاحتفاظ بسمته الأكاديمية وإذا أردنا ترجمة مصطلح Public Management فيمكن أن يكون إدارة أعمال الحكومة وإن كنا نفضل في أدبيات اللغة العربية أن يظل حقل الإدارة العامة محتفظًا بنفس التسمية. حيث لا توجد ترجمة عربية للمصطلح الأخير أدق من مصطلح الإدارة العامة.

٥ - التوجهات الجديدة في علم الإدارة العامة

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن مستقبل حقل الإدارة العامة، خصوصا مع ظهور اتجاهات العولمة؛ ومنها دخول قطاع الأعمال في كافة مجالات الأنشطة التي كانت تقوم بها المنظمات الحكومية، واتساع دور المنظمات غير الحكومية في إدارة بعض الوظائف، وقد أوضحنا من قبل أن هذا لا يلغي دور الإدارة العامة كحقل علمي، علاوة على دوره الكبير كحقل تدريبي وبحثي يحتاجه أي مجتمع وأي نظام إداري بشكل مستمر.

ولكن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى بعض مسائل التوجهات الجديدة لهذا الحقل؛ ومن أهمها في اعتقادنا ازدياد الوعي باحتياجات المتعاملين مع الأجهزة الحكومية (الموظفين والمنتفعين) والسعي لتحقيق رضائهم الكامل من خلال تحقيق العناية وجودة الخدمات، بحيث أصبح الشعار الجديد هو: "الخدمة المدنية ذات الجودة العالية (Quality Civil Service) وهذا يتطلب الاهتمام- في مجال التدريس والبحث في حقل الإدارة العامة- بموضوعات اقتصاديات الإدارة وقياس احتياجات المتعاملين مع هذه الإدارة وتيسير سبل الحصول على الخدمة ومستواها؛ وهو ما لا بد أن ينعكس على المواد المطروحة في تدريس الإدارة العامة، وهذا يستلزم بالضرورة توثيق العلاقة بين حقل الإدارة العامة وحقل تكنولوجيا المعلومات لتزويد الدارس أو الباحث في هذا الحقل بمهارات الحاسب الآلي واستخداماته في مجالات الإدارة كالتنبؤ بالاحتياجات وتطوير نظم التخزين

والشراء وإدارة شئون الإدارة، وتجدر الإشارة كذلك إلى أهمية ارتباط هذا الحقل بإدارة شئون الدولة والمجتمع أو ما يعرف في الأدبيات الغربية بـــ Governance بحيث نصل إلى تمكين المواطن (موظف أو منتفع) من أخذ دور متزايد في قرارات منظمات الإدارة العامة، ويمكن اعتبار المساءلة Accountability عنصراً هاماً من عناصر التمكين كآلية من آلياته.

ملحق رقم (١)

بيان رسائل الماجستير التي نوقشت بقسم الإدارة العامة

بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

م	عنوان الرسالة	اسم الباحث	اسم المشرف (المشرفين)	تاريخ الحصول على الدرجة
١	إدارة برامج التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص (دراسة للحالة المصرية).	خالد زكريا أبو الدهب	أ.د. أحمد رشيد	١٩٩٦
٢	تحليل الاحتياجات التدريبية للإدارة الوسطى والتخصصية: دراسة تطبيقية على القطاع الحكومى فى جمهورية مصر العربية.	مسعد رضوان عبد الحميد حسن	أ.د. أحمد رشيد	١٩٩٦
٣	تحليل التنظيم الإداري للدولة الإسلامية فى فترة الخلافة الراشدة: دراسة مقارنة فى ضوء المفاهيم العلمية المعاصرة.	صالح عبد الرحمن أحمد	أ.د. أحمد رشيد د. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل	١٩٩٦
٤	إدارة برنامج التحول نحو القطاع الخاص فى المملكة العربية السعودية: دراسة نظرية وتطبيقية.	مانع سعد سيف القحطاني	أ.د. أحمد رشيد	١٩٩٧
٥	أهم معوقات الاتصالات الإدارية فى المنظمات العامة مع التطبيق على غرفة تجارة وصناعة أبو ظبى بدولة الإمارات العربية المتحدة.	حسناء سالم راشد النعيمي	أ.د. عطية حسين أفندي	١٩٩٧
٦	تحديد الاحتياجات التدريبية فى مراكز التدريب بدول مجلس التعاون الخليجى مع التركيز على دولة الإمارات العربية المتحدة.	محمد على محمد الشمري	أ.د. عطية حسين أفندي	١٩٩٧
٧	التطوير المؤسسى والتنظيمى للمرافق العامة فى جمهورية مصر العربية (دراسة ميدانية على قطاع النظافة وتجميل المدن).	أحمد محمود نعمان	أ.د. أحمد رشيد أ.د. محمد حسن العزازي	١٩٩٧
٨	تقييم عملية التدريب فى تدعيم الكوادر الوطنية بقطاع البترول فى دولة الإمارات العربية: دراسة حالة لشركة أبو ظبى الوطنية "أدنوك".	محمد سهيل المزروع	أ.د. أحمد رشيد د. سمير محمد عبد الوهاب	١٩٩٧
٩	سياسات وبرامج تطوير الخدمة المدنية فى الإمارات العربية المتحدة.	محمد السيد حمدي الهاشمي	أ.د. عطية حسين أفندي	١٩٩٧
١٠	المساءلة فى الإدارة العامة مع إشارة خاصة لمصر.	سامح فوزي حنين	أ.د. عطية حسين أفندي	١٩٩٧

م	عنوان الرسالة	اسم الباحث	اسم المشرف (المشرفين)	تاريخ الحصول على الدرجة
١١	مشكلات التفويض الإداري: دراسة تطبيقية على بعض الدوائر الحكومية بإمارة أبو ظبى.	أحمد سعيد المنصوري	أ.د. أحمد رشيد د. سمير محمد عبد الوهاب	١٩٩٧
١٢	نظم المعلومات المبنية على الحاسب ودورها فى عملية التطوير الإداري: دراسة حالة نظم معلومات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.	خالد مصطفى بركات	أ.د. عطية حسين أفندي	١٩٩٧
١٣	اختيار وتنمية القيادات فى الخدمة المدنية: دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر.	ممدوح مصطفى إسماعيل	أ.د. سلوى شعراوي جمعة	١٩٩٨
١٤	أثر استراتيجية الإدارة العليا فى الشركات دولية النشاط على استراتيجية الإدارة العليا فى الشركات المحلية: دراسة الحالة المصرية ١٩٩١-١٩٩٦.	هشام إبراهيم محمد	أ.د. سلوى شعراوي جمعة د. سنية الجلالى	١٩٩٨
١٥	برنامج السياسة العامة للتحول نحو القطاع الخاص فى القطاع المصرفى: دراسة حالة البنك التجاري الدولى.	ماجدة أحمد محمود	أ.د. سلوى شعراوي جمعة	١٩٩٨
١٦	تنمية القيادات الإدارية فى المملكة العربية السعودية (دراسة حالة وزارة الزراعة والمياه).	وطبان مهدي حسنى التيناوي	أ.د. خليل درويش أ.د. سلوى شعراوي	١٩٩٨
١٧	خلقيات الخدمة المدنية: دراسة مقارنة مع التطبيق على الحالة المصرية.	هشام يس محمد عبد الهادى التوانسي	أ.د. أحمد رشيد	١٩٩٨
١٨	دور الجمعيات الأهلية فى حماية البيئة: دراسة ميدانية على قطاع مياه الشرب.	رانية محمد مصطفى نصر	أ.د. محمد حسن العزازي أ.د. سلوى شعراوي جمعة	١٩٩٨
١٩	صنع القرار الإداري على المستوى المحلى فى السعودية (دراسة حالة أمانة مدينة الرياض).	عاطف صايل على المطيري	أ. د. سلوى شعراوي جمعة د. سمير محمد عبد الوهاب	١٩٩٨
٢٠	قياس الرضا العام كمدخل لتطوير المنظمات العامة: دراسة حالة الهيئة العامة للتأمين الصحي.	عفت عبد الله الزغبي	أ.د. سلوى شعراوي جمعة	١٩٩٨

ملحق رقم (٢)

بيان رسائل الدكتوراه التي نوقشت بقسم الإدارة العامة

بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

م	عنوان الرسالة	اسم الباحث	اسم المشرف (المشرفين)	تاريخ الحصول على الدرجة
١	دور القيادة في التنمية الإدارية في الجمهورية العربية اليمنية ١٨٨٩-١٩٧٠.	عبد الكريم علي محمد الخطيب	أ.د. إبراهيم درويش أ.د. السيد عبد المطلب غانم	١٩٩٦
٢	نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وتأثيرها على الإصلاح الإداري (دراسة تطبيقية على ليبيا).	علي محمد علي منصور	أ.د. أحمد رشيد أ.د. كمال المنوفي	١٩٩٦
٣	إدارة التدريب التخصصي في مجال تكنولوجيا المعلومات: دراسة تحليلية لمساهمة معهد تكنولوجيا المعلومات في هذا المجال (١٩٨٥-١٩٩٧).	أميمة كمال الدين محمد الشاعر	أ.د. سلوى شعراوي جمعة أ.د. هشام عبد الملك عودة	١٩٩٧
٤	دور المنظمات غير الحكومية في الإصلاح الإداري.	حياة محمد خطاب	أ.د. أحمد رشيد أ.د. عطية حسين أفندي	١٩٩٨
٥	إدارة المعونة الخارجية الموجهة إلى مجال البيئة في جمهورية مصر العربية	ليلى مصطفى البرادعى	أ.د. سلوى شعراوى جمعة	١٩٩٨